

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

د. زينب حميدة بقادة¹

¹ جامعة البليدة- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/12/09 تاريخ القبول: 2020/12/17 تاريخ النشر: 2021/01/01

لقد استنتجت البحوث والدراسات العديدة التي أجريت في بلدان عديدة عربية و أوروبية أن طبيعة وأهمية ظاهرة السلوك الجانح تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى تبعا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع، وتبعا لتباعد درجات النمو الحضاري بين هذه المجتمعات، فأثبتت الإحصائيات أن حجم هذه الظاهرة في ارتفاع شديد في المجتمعات الرأسمالية المصنعة كأمريكا و بريطانيا وألمانيا الغربية والسويد واليابان، وبدأت هذه الظاهرة تبرز في الآونة الأخيرة بشكل مقلق في الكثير من البلدان النامية أيضا، ومنها الجزائر نتيجة للتغيرات العميقة التي عرفتها هذه الأخيرة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية منذ الاستقلال، ومازالت تعرفها لحد الآن باستمرار، وبدرجة أوسع، والتي جرت ورائها مشكلات متنوعة من بينها مشكلة انحراف الطفولة، وإجرام الشباب.

إنّ ظاهرة جناح الأحداث التي تعيشها الجزائر اليوم ينبغي أن نبحث عن أسبابها في الماضي القريب، إذ أن أغلب العوامل التي ساهمت في تفاقمها إنما كانت انعكاسا للمشاكل التي خلفها الاستعمار، وللتخلف الناتج عن ذلك من جهة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة بعد الاستقلال وما صاحبها من مشاكل وسلبيات من جهة أخرى، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة، والتي كانت آثارها واضحة على الأفراد والجماعات.

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

ونظرا للأهمية التي تكتسبها معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر اتجهت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عنها من خلال المؤشرات التالية:

أولا- التنمية السريعة ومشكلات الأحداث في المجتمع الجزائري:

إنّ تدخل استعمار أجنبي في بلادنا طيلة 132 سنة زرع بعمق بنياننا الاجتماعية، وآثار هذه الفترة مازالت بارزة إلى يومنا هذا، كما أن نشوب الثورة التحريرية أدى إلى تقلبات ذات نتائج ثقيلة تحملها الفرد الجزائري والأسرة الجزائرية والمجمع الجزائري ككل.

لقد نتج عن الوجود الاستعماري في الجزائر افتقار المجتمع الريفي عن طريق نشر الفقر والمرض والجهل ، وتعتمد المستعمر تطوير بعض المراكز الحضرية ذات الطابع الاقتصادي ليحقق سياسته الاستغلالية لثرواتنا، وهذا ما ساعد على توسيع رقعة عدم التوازن الجهوي، كما أن مثل هذا النمط الاقتصادي الاستعماري لم يستطع بطبيعة الحال تلبية أبسط احتياجات العائلات في الغذاء والملبس والسكن والتعليم والثقافة والتكوين المهني، وقد تميزت هذه المرحلة بغياب تام لسياسة متماسكة لإدماج الشباب في الحياة العصرية¹ ، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى الدراسة الاجتماعية التي قام بها كل من " بيار بورديو: Pierre Bourdieu وعبد المالك صياد" ABDELMALEK SAYAD " التي أكدت أن الاستعمار عمل طوال عهد الاحتلال على تشتيت المجتمع الجزائري وتمزيق وحدته، وفصله عن تقاليده بنقل الريفيين وحشرهم في أماكن التجمع، ومراكز تسود فيها الفوضى الاجتماعية، وتنعدم فيها كل وسائل الترفيه من تعليم وعمل² ، مما جعل الحراك الاجتماعي الذي تمثل في الهجرات المكثفة من الريف إلى المدينة يشهد تطورا كبيرا خاصة في فترة الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال، أي في مرحلة سنوات 1977/1954، هذه الفترة التي تميزت بارتفاع كبير في عدد سكان الحضر

د. زينب حميدة بقادة

الذين تضاعف عددهم أربع مرات تقريبا في أقل من ربع قرن، أي من حوالي 1.624.000 نسمة عام 1954 إلى 6.840.858 نسمة عام 1977 حيث بلغ مؤشر زيادة الحجم حوالي (421%) تقريبا مقابل (216%) بالنسبة للزيادة العامة لإجمالي السكان، كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحضر³ بلغت (45%) عام 1985، وهو ما يعني أن نصف سكان الجزائر يعيشون في مراكز حضرية، وتفسير ذلك أن الفترة 1966/1954 التي شهدت نزوحا كبيرا لسكان الريف التقت بظروف الحرب بسبب الضغوط القاسية لتي مارسها السلطات الاستعمارية على المواطنين. أما الفترة 1977/1966 فقد ارتبطت بمجهودات التصنيع، والتجهيز التي استقطبتها المدن وجذبت نحوها سكان الريف بحثا عن حياة أفضل في المراكز الحضرية، مما أدى إلى تحول جذري في خريطة الجزائر العمرانية تمثلت في نمو وتزايد أعداد المدن وأحجامها، وإلى اختلال التوازن في الهرم الحضري، وزيادة الفوارق بين الريف والحضر.

لقد ارتفع عدد المدن من 3488 مدينة سنة 1987 إلى 4055 مدينة سنة 1988، مما زاد في نسبة السكان المقيمين في المدن التي بلغت (80.80%) سنة 1998، أي بزيادة قدرها (99.8%) مقارنة بسنة 1987، و(24.70%) مقارنة⁴ بسنة 1966

وبالقيمة المطلقة قدر عدد السكان المقيمين في المدن سنة 1998 بـ(23.645.623 نسمة) أي بزيادة قدرها (16.901.291 نسمة) خلال 32 سنة، بينما انخفض عدد السكان المقيمين في المناطق الريفية في الفترة ما بين 1998/1966 من 6.744.332 نسمة إلى 5.626.720 نسمة⁵، بسبب النزوح الريفي المرتبط أساسا بالبحث عن العمل، وبسبب الأعمال الإرهابية خلال السنوات الأخيرة (العشرية السوداء). فالهجمات المتكررة ضد السكان المنعزلين أجبرت أسرا كاملة على التخلي عن مساكنها للالتحاق بالمدن، لذا انخفضت نسبة

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة بالنظر إلى الهيكل العام للسكان حيث انتقلت من '(43.90%) إلى (19.20%)⁽⁶⁾.

وكانت الجزائر العاصمة أكثر الولايات تأثرا بالهجرة الريفية المرتبطة بالأعمال الإرهابية، إذ انتقل عدد سكانها من (2.123.931 نسمة) عام 1987 إلى (2.914.845 نسمة) عام 2006⁽⁷⁾.

إن تزايد سكان المدن ساعد على ظهور ضغط ديمغرافي على مستوى المدن أدى إلى نمو متزايد لطلب الخدمات الاجتماعية، بينما قدر معدل النمو الديمغرافي بـ (3.2%) في الفترة ما بين 1966 و 1977 ارتفع عدد سكان المدن بنسبة (5.15%)، وقد عرف سكان المدن متوسط نمو بأزيد من (6%) خلال الفترة ما بين 1977 و 1987⁽⁸⁾.

لقد قدر عدد سكان المدن بنحو (18.70) مليون نسمة في سنة 2001، وبمعدل زيادة سنوية بين سنة 1987 و 2001 تقدر بنسبة (3.6%) مقابل معدل نمو سنوي للسكان المقيمين قدره (2.2%)⁽⁹⁾. إنَّ هذا الفارق في نسبة الزيادة يكشف عن ضخامة النزوح الريفي.

إنَّ الإحصائيات السابقة تدل بأنَّ الجزائر تمر بمرحلة من التحضر السريع، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن درجة التحضر التي حققتها الجزائر عام 1966 كان يجب أن تحقق عام 1986 لو اتبع مسار تطور درجة التحضر وتيرته العادية، ومعنى هذا أنَّ الفترة 1966-1954 وحدها اختزلت هذه الفترة المحتملة من 32 سنة إلى 12 سنة فقط⁽¹⁰⁾.

وبينت دراسة أخرى أنه يمكن النظر إلى النمو الحضري في الجزائر في الفترة ما بين 1966-1977 من خلال ثلاث مستويات هي⁽¹¹⁾.

1- نمو حضري متوسط وتقع نسبته بين (30% و 40%) مثل مدن قسنطينة (35%) ، وسيدي بلعباس (33%).

د. زينب حميدة بقادة

2- نمو حضري شديد، وتقع نسبته بين (50% و 80%) مثل مدن: الجزائر العاصمة (69%)، وهران (59%)، عنابة (71%)، سطيف (64%) سكيكدة (77%) تلمسان (53%)، وجميع هذه المدن تعتبر مدن صناعية.

3- نمو حضري شديد جدا، والذي تتجاوز نسبته (85%) مثل مدن: البليدة (87%)، مستغانم (87%)، الشلف (116%)، باتنة (133%).

لقد شهدت هذه المدن نزوحا ريفيا مكثفا خلال السبعينيات والثمانيات ارتبط خلال هذه الفترة بعوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان، وعوامل سوسولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقت الحيوية الريفية، وعدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن، الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدي⁽¹²⁾ (المغلق).

أما النزوح الريفي المكثف الذي شهدته بعض المدن الجزائرية خلال التسعينيات إلى غاية سنة 2006 فهو مرتبط بظاهرة الأزمة الأمنية والعمليات الإرهابية التي مست القرى والمداشر الريفية بالدرجة الأولى.

ولقد كانت النتيجة أن النمو الحضري السريع جر وراءه مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية حادة، إضافة إلى العديد من الأزمات الخانقة التي أصبحت تعيشها هذه المراكز الحضرية كانتشار البناء الفوضوي، ونمو الأحياء القصديرية والضواحي التلقائية غير المخططة، والتعدي على الأراضي الحضرية المخصصة للتجهيزات العمومية، وما يترتب على كل ذلك من مشكلات عديدة، لأن الهجرة إلى المدنية كما هو معروف تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فهي تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي على أداء وظائفه، فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

الطبقات الاجتماعية الجديدة التي تصبح تعيش طرق جديدة في الحياة دون المرور بمرحلة انتقالية، الأمر الذي يتسبب في ظهور الكثير من الظواهر من بينها انحراف الطفولة وجنوح الأحداث.

وتشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أنّ المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر التي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكدس السكاني في المدن نتيجة للزوح الكثيف وليس أمام عملية التحضر⁽¹³⁾، ذلك لأن المدن عرفت تزايدا واضحا في نسبة إكتضاط المساكن، وفي المقابل لم تتبعها حركة تعميرية مناسبة، وهذا ما أدى إلى أن المسكن الواحد الذي تسكنه العائلة الصغيرة في البداية يصبح فيما بعد يحتضن عائلتين فأكثر.

كما أدت الهجرة المكثفة أيضا إلى ظهور أحياء قصديرية بكاملها نمت في ضواحي المراكز الحضرية شيدها أصحابها في غياب التخطيط العمراني فأصبحت تتميز بالتكدس والهامشية، وعلى سبيل المثال يمكننا أن نذكر أن عدد الأحياء القصديرية وحدها بلغ سنة 1966 في ضواحي مدينة الجزائر العاصمة وعلى محور 15 كلم فقط (2223) كوخا تضم (10.703) نسمة أو (1.13%) من مجموع سكان مدينة الجزائر العاصمة⁽¹⁴⁾، وفي خلال سنوات 1972 ارتفع عددها إلى (6800) كوخ، وفي أقل من عشر سنوات تضاعف عددها سنة 1981 إلى (16000) كوخ تضم 100 ألف نسمة تمثل (6%) من مجموع سكان مدينة الجزائر، وكلها تنتشر عبر 17 بلدية تتكون منها العاصمة حسب التقسيم البلدي الجديد للعاصمة⁽¹⁵⁾. وبالنسبة للأغلبية الساحقة من هؤلاء تعتبر إقامتهم نهائية⁽¹⁶⁾.

أما على المستوى الوطني فقد أظهرت الإحصائيات أن السكن القصديري كان يمثل نسبة 6.41% في سنة 1987، وحوالي (10%) في سنة 2001، وفي

د. زينب حميدة بقادة

سنة 2002 سمحت عمليات تحديد مواقع السكنات القصديرية والتعرف عليها عبر البلاد بإحصاء 544.202 سكن قصديري، وهذه السكنات المشيدة فوق 3.791 موقع توجد على مستوى 1323 بلدية⁽¹⁷⁾.

وقد ظهرت آثار هذا النزوح الريفي في الجزائر في عدم قدرة بعض النازحين على التكيف مع حياة المدينة وقيمها، فمن الناحية الاقتصادية قد أدت ظاهرة الأمية التي كانت تنتشر على مدى واسع بين هؤلاء المهاجرين إلى العمل في المتاجرة وارتياح الأسواق السوداء، والقيام بأي عمل من أجل كسب المعيشة.

ومن الناحية الاجتماعية نجد المهاجر الجديد ذا الإمكانيات المحددة والعاطل مهنيا و اقتصاديا قد هاجر بعاداته، وتقاليدته، وقيمه وأرائه، وطموحاته فأصبح يواجه بدون مرحلة انتقالية أو أي استعداد طريقة جديدة في الحياة غالبا ما يجد صعوبة في التكيف معها ومع متطلباتها مما قد ينتج عنها انعكاسات سلبية تساهم في ظهور بعض الانحرافات.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن هذا التدفق العفوي على المراكز الحضرية أدى إلى عدم التوازن، وإحداث الخلل في البنية الاجتماعية للمدينة التي عجزت عن أداء وظائفها أمام هذا الازدياد المستمر لاحتياجات المهاجرين الصحية، والسكنية، والمهنية، والتعليمية، والترفيهية، والشغل لكون الجزائري كبلد نام استقل حديثا لم يكن باستطاعته أن يوفر الخدمات الآزمة لجميع المواطنين خاصة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى، والمتوسطة التي تضخم عدد سكانها بمعدل مفرط، وكانت النتيجة الفورية نشوء العديد من المشاكل الاجتماعية، منها ارتفاع معدل الجريمة، وانحراف الطفولة التي ما لبثت تستمر في الارتفاع سنة بعد سنة.

ثانيا: آثار الأزمة الاقتصادية على ارتفاع معدلات الجنوح في الجزائر:

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

تشير إحدى الدراسات من خلال التحليلات ذات الطابع السوسيولوجي والمتعلقة بالمجتمع الجزائري إلى أن هذا المجتمع قد ظهر للوجود ابتداءً من سنة 1962، وأنّ مجموع ديناميكيته قد بدأت مع هذه الفترة⁽¹⁸⁾، حين قررت الجزائر المستقلة إعادة بناء المجتمع الذي كان يعاني من مشاكل عديدة ومتنوعة نجمت عن طول الوجود الاستعماري بالبلاد، وعن الحرب القاسية التي خاضها ضده، نذكر منها قلة التشغيل وندرة الإطارات، وانخفاض مستوى المعيشة، وتدهور الصحة، وانخفاض نسبة التعليم، وقلة المدارس والمعلمين، وقلة المساكن انطلاقاً من العمليات الأساسية للتنمية من خلال ما نعبر عنه بالثلاثية الثورية (الثورة الصناعية والثورة الثقافية والثورة الزراعية)، ونجد أن البنية الاقتصادية للمجتمع قد منحت بعداً جديداً في منظور التنمية الشاملة والسريعة، غير أنّ ذلك انجرت عنه مشاكل أخرى عديدة، ونظراً لإمكانيات الجزائر المادية المحدودة لم تستطع مواجهة كل الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالنمو الديمغرافي الهائل والسريع مما ترتب عنه ظواهر سلبية مست بصورة واضحة فئة الشباب التي أصبحت تواجه مشاكل عديدة في كثير من الميادين خاصة ميدان الشغل والسكن والتعليم والثقافة، ووسائل الترفيه التي كانت لها علاقة وطيدة بسلوكهم الانحرافي .

يمكن الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، والتي كانت انعكاساتها واضحة على ظاهرة جنوح الأحداث بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي للأزمة الذي كان أحد مكوناتها الأساسية من خلال تحليل سريع لأسباب فشل النموذج الوطني الذي اعتمدته الجزائر بعد الاستقلال،

والذي استمر من سنة 1967 إلى غاية سنة 1979، حيث استند إلى مجموعة من الإجراءات مثل التأمينات وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات

د. زينب حميدة بقادة

التنموية، وقد تجسدت بوادر هذا الفشل في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخل الربع النفطي (98% من قيمة الصادرات)⁽¹⁹⁾.

ولقد تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ سنة 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، فتقلصت الموارد المالية وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام.

وإنَّ أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي سببتها عملية إعادة الهيكلة التي كانت تهدف إلى إجراء إصلاحات على الهياكل الاقتصادية التي كانت تعاني من اختلالات (عجز في المالية العامة والمدفوعات الخارجية، والتضخم السريع للكتلة النقدية، والتقدير المبالغ فيه لسعر صرف الدينار)⁽²⁰⁾. إن تداخل كل هذه العوامل كانت نتائجها كما يلي: ⁽²¹⁾.

- تقليص مستوى استهلاك الفرد الواحد بـ (20%) بين سنوات 1985-1991.
- تطور التفاوت الاجتماعي عن طريق الثراء السريع لبعض الجماعات المحدودة، وظهور جيوب الفقر لفئات أخرى من الشعب.

- أزمة سكن حادة، حيث بلغت نسبة شغل المساكن أكثر من 7.5 فرد في المسكن الواحد سنة 1998.

- تضخم مالي وخاصة منذ سنة 1987 بلغ (31.8%) سنويا في سنة 1992.

- بطالة مست أكثر من (1.5 مليون) فرد (الأغلبية الساحقة من الشباب).

- تتابع انخفاض قيمة الدينار.

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

- تبعية غذائية تقريبا كلية، حيث أن (87%) من المنتوجات الغذائية الأساسية مستوردة إلى درجة أن فاتورة المنتوجات الغذائية المستوردة ارتفعت في المتوسط إلى مليارين من الدولارات سنويا.

- تفاقم الديون الخارجية التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية من العملة الصعبة (70%) منذ سنة 1989.

كل هذه العوامل استدعت إدخال إصلاحات مهمة من أجل تحقيق توازن في الاقتصاد الوطني عن طريق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت آثاره صعبة على الفرد الجزائري والأسرة الجزائرية بصفة عامة، ذلك لأن سنوات التعديل الهيكلي تميزت في الميدان الاجتماعي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك.

وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار)⁽²²⁾.

إن ارتفاع الأسعار من خلال تحريرها، وإلغاء دعم الدولة لأسعار المواد الأساسية، والبطالة، وتجميد مداخيل الأجراء بالإضافة إلى عجز شبه كامل للجهاز الإنتاجي عوامل كلها أدت إلى إفقار السكان وتدهور متزايد للقدرة الشرائية وبالتالي تدهور مستوى معيشة فئات واسعة من المواطنين، الشيء الذي زاد من حدة إفقار الطبقات المحرومة، وساعد على تجديد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، حيث

تقول الإحصائيات أن أربعة عشر مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية حسب المقاييس الرسمية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية التي قررتها الحكومة ابتداء من شهر أفريل 1994 تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولي⁽²³⁾.

د. زينب حميدة بقادة

ومن ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين ونصف المليون نسمة من دون أدنى دخل، والإحصائيات الرسمية نفسها تتحدث عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائري حيث تؤكد الأرقام أنّ العشرة بالمائة الأغنى يستهلكون (32%) من الدخل الوطني، في حين أنّ (40%) الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلاّ (6%)⁽²⁴⁾.

ولقد ضمت إلى مجتمع التهميش هذا في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى بمجملها التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية، ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين يمكننا أن نقول عنها أنها في حاجة إلى مساعدة .

إنّ آثار التحولات الاجتماعية والاقتصادية على المراهقين والشباب والتي تسببت في تطور ظاهرة الجنوح في المجتمع الجزائري ناجمة أيضا عن مجموعة من العوامل الأخرى نذكر منها ما يلي:

- تخلي الكثير من الأسر عن واجبها التربوي تجاه أبنائها، إذ غالبا ما تلجأ الأسر التي تواجه مشاكل مع أبنائها إلى إيداعهم بمراكز إعادة التربية بحجة أنها أصبحت غير قادرة على ضبط سلوكهم، وعند تخلي الأسرة عن مسؤوليتها تجاه أبنائها فلا يمكن للمربي أو الشرطي أو قاضي الأحداث مساعدة الحدث الجانح أو الحدث المعرض للانحراف دون مساعدة الأسرة خاصة وأن الانحراف في ارتفاع مستمر.

الصعوبات والمشاكل التي تعيشها الكثير من الأسر جعلت الأحداث يعيشون في محيط اجتماعي واقتصادي وثقافي غير مناسب مثل الفقر والسكن غير اللائق من ناحية ضيقه ونوعيته وموقعه، إلى جانب التفكك الأسري عن طريق الطلاق والهجر والمستوى الأخلاقي للأسر والتوتر الأسري والتربية الخاطئة كلها

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

عوامل رئيسية لها علاقة كبيرة بجناح الأحداث حسب ما صرح به قضاة الأحداث وبعض المسؤولين بمديرية الأمن الوطني الذين تمكننا من الاتصال بهم .

- إنّ كثرة التسربات المدرسية وعجز المنظومة التربوية، ومراكز التكوين

المني عن التكفل بالجيوش المتسربة من الأحداث، إلى جانب غياب شبه تام للمؤسسات التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها مستقبل الشباب وإدماجهم اجتماعيا ومهنيا خلق شباب عاطل، ضائع متسكع في الشوارع دون أي هدف، وعرضة لأخطار الانحراف والجناح.

- إن تقلب منظومة القيم ذات الصلة بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية جعلت الكثير من الشباب و الأسر تعيش ظاهرة الامتثال في عدم الامتثال خاصة في الأوساط المحرومة.

- إن الانفجار الحضري وما صاحبه من انتشار الأحياء الفقيرة التي تتمركز فيها كل الرذائل والموبقات ألحق بالعديد من الأسر صعوبات كثيرة حالت دون توفير تربية سوية لأبنائها.

- إن غزو وسائل الإعلام الأجنبية عن طريق الهوائيات المقعرة التي تعرض أفلام الجنس كان لها تأثير كبير على سلوكيات الشباب، هذا ما يفسر انتشار ظاهرة الشذوذ الجنسي وحتى زنا المحارم في أوساط العديد من المراهقين إلى جانب شبكة الانترنت التي تعرض الأفلام المخلة بالحياء، ولا تخضع لأية رقابة أو توجيه.

- إن الأزمة الأمنية جعلت عائلات بأكملها تهجر مناطقها الريفية، وتضطّر إلى تغيير محيطها الاجتماعي ونمط معيشتها نحو الأسوأ الأمر الذي انعكس سلبا على أبنائها الذين أصبحوا يعيشون في الفقر والحرمان مما أدى بالكثير منهم إلى انتهاج طريق الجناح والانحراف.

د. زينب حميدة بقادة

- لا يمكن أن نغفل عما ألحقه الإرهاب في العشرية السوداء من ضرر على نفسية الأطفال خاصة أولئك الذين عايشوا أحداثاً مأساوية، فمنهم من تأثر بها سلباً لدرجة انتهاج نفس السلوك سواء بسبب الانهيار أو بدافع الانتقام.

- فشل مراكز إعادة التربية في إعادة إدماج الأحداث الجانحين أو الذين هم في خطر معنوي كأشخاص أسوياء في المجتمع بعد قضاء المدة المحددة من طرف قاضي الأحداث نظراً لكثرة النقائص التي تعاني منها. وهذا ما يفسر كثرة العود إلى الجنوح والإجرام.

- يوجد عامل مهم جداً لا يمكن تجاهله لأنه عرف تطوراً رهيباً في أوساط الأحداث، وزاد في تعقد الظاهرة، وهو الإقبال الكبير للأحداث على تعاطي المخدرات ، إذ بينت ملفات الأحداث المتواجدين بمراكز إعادة التربية أو مراكز التأهيل أن نسبة كبيرة منهم اقترفوا جناحاً ومخالفات متنوعة تحت تأثير المخدرات التي أصبح الحصول عليها سهلاً جداً في المجتمع الجزائري. ومما يزيد في الأمور خطورة أيضاً هو أنه لم يقتصر إدمانها على فئة معينة بذاتها بل شمل كل الفئات ذكورا وإناثا، متعلمين وغير متعلمين أغنياء وفقراء، كما دخلت المخدرات كل المؤسسات فغزت البيوت والمحلات والمدارس والجامعات والأحياء والشوارع... الخ.

خاتمة

رغم الأثر البالغ للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في نشوء وتطور ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري فإن جناح الأحداث في الجزائر لا يمكن تفسيره بعامل واحد أو عاملين ، فلا الفقر وحده أو الفشل الدراسي أو الطلاق أو السكن في حي متخلف يؤدي إلى الجنوح بل يحصل الجنوح عند اقتران أحد هذه العوامل بعوامل أخرى مساعدة، وهذا معناه أن الحدث هو ذلك الطفل الذي فشل في التغلب على مجموعة من العوامل والظروف والمواقف التي ضلّت تعمل ضده فترة طويلة من الزمن ، كوجود أب سكير إلى جانب انقطاعه المبكر عن

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

الدراسة إلى جانب العيش في ظروف اقتصادية سيئة و منطقة سكنية موبوءة
...الخ

إن أي طفل لا شك أنه يفشل في مقاومة هذه العوامل و الظروف جميعها
حين تعمل ضده في آن واحد و بالتالي غالبا ما نجده يتجه نحو الجنوح والانحراف

قائمة المراجع :

- 1- Conseil supérieur de la jeunesse ,**Enfance et jeunesse Algériennes** Alger, Mai 1980, P 234
- 2- Pierre Bourdieu et ABDLMALEK SAYAD, **Le déracinement**, Paris , editions Minuit, 1964 PP 12-21
- 3- Office national des statistiques , Alger RGPH, Septembre1985, P
- 4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، 2000ص:76.
- 5- نفس المرجع ص 77
- 6- نفس المرجع ص 77
- 7- O.N.S recensement généraux de 1987-1998et DPAT.2006.
- 8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية الاجتماعية، 2000، ص:77.
- 9- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، الجزائر، ماي 2003 ص : 45 .
- 10 - Ministère de la planification et de l'aménagement du Territoire, ONS, Alger, Septembre 1985, P 2.
- 11- Mustapha Boutefnouchet , **L' Urbanisation en Algérie** , in revue des sciences sociales, Alger, ONRS, N 2, Décembre 1979, PP 48-50.
- 12- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص:84.
- 13- محمد السويدي، من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري، مجلة المجاهد ، العدد 1311 ، الجزائر ، 1985 ، ص:29
- 14- نفس المرجع ، ص : 29

عوامل ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

15- نفس المرجع ، ص : 29

16- Descloîtres Robert et autres, **L'Algérie des Bidonvilles** , Paris, Editions Mauton, 1961 , P12

17 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية

الشعبية: جنوح الأحداث، مرجع سابق، ص: 39

18- مصطفى بوتفتوش، مراحل تكوين البنية الاجتماعية في الجزائر، الملتقى

الوطني لعلم الاجتماع ، الجزائر العاصمة ، 1986

19-العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي ، الجزائر ديوان المطبوعات

الجامعية 1999، ص: 160

20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية

والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر 1998، ص: 18.

21- Mahfoud BENOUNE, Esquisse d'une Anthropologie de L'Algérie politique, Alger, Editions MARINOUR, ENAG 1998, 1^{ere} édition, P 123.

22- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية،

الجزائر، نوفمبر 2001، ص: 52.

23 -علي الكنز، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، بيروت، مركز

دراسات الوحدة

العربية، ط 1، 1996، ص: 223

24- نفس المرجع ، ص : 223

24- نفس المرجع ، ص : 223